مشاورات حكومية مع الرئيس

رئيس المجلس يحاول ضبط الجلسة

القضاء خط أحمر

الغانم «احنا نظاف» وأقسمنا بالله العظيم لم نخضع أو نركع ولن نسمح للفوضي أن تعم ولن نسمح لكائن من كان أن يعطل التنمية

النبي تعرض للأذى وهو قدوة لنا .. وأذاكم لن يعمينا وسنستمر بقطع رأس الأفعى التي عاصرتها وأرى سمها يخرج الآن

لاهميتة

سعود الحريجي:ضعنا بين الإشاعة والحقيقة بالنسبة للتعدي علي المال العام من قبل من يريد ضرب الحكومة واختلط الحابل بالنابل واليوم ياتي هذا القانون حتي يحد من هذه الامور ويوضح الحقيقة فهو قانون مستحق ويجب ان يستعجل في التصويت عليه

عبد الله معيوف :نحن في بلد صغير وامكانياته كبيرة ومع الاسف لا نستطيع ان نحكم التجاوزات المالية التي تحدث علي عينك يا تاجر ،لان الحكومة غير جادة في وقف هذه التجاوزات ومهما وضعنا من مراقبين فلن تفيدنا هذه القوانين اذا الحكومة ليست جادة ..لم نر حتي الآن اي قيادي وجهت اليه تهمة في قضايا التعدي علي المال العام.. تريد المراقبين الماليين ان يوقفوا التجاوزات من بداية الخنبقة في الوزارات ..نحتاج لهذا النوع من المراقبين الماليين وان يعطوا الصلاحيات وان يكون رئيس جهاز المراقبين بدرجة وزير ونحتاج ايضا مراقبين اداريين لوقف العبث في تعيين القياديين ..الوزراء ياتون بالتعيينات بالبراشوتات لامور انتخابية وحزبية وقبائلية ويتعدون علي حق الكفاءات والله العظيم لن يرحم الشارع ثواب الامة ..ما تبي خوش رجال ولا خوش ادمي تبي رجال حقاني يعطي كل واحد حقه

عبد الرحمن الجبران :ترشيد الانفاق الحكومي اليوم بات امرا مستحقا في ظل الظروف الاقتصادية ، واذا كتب لقانون المراقبين الماليين القانون ان يمر سنشهد نقلة نوعية من خلال تطبيقه ..فعلم المحاسبة متطور وهذا يعني ان من يحمل شهادة المحاسبة من السبعينات لا يصلح للعمل حاليا دون تطور فهذا مثل ويندوز الحاسب الآلي ..ايضا نؤكد ان تعيين رئيس جهاز المراقبين الماليين من خارج العاملين سيفرغ الجهاز من محتواه كذلك اؤكد علي ضرورة عدم دخول الشركات النفطية ضمن رقابة جهاز المراقبين الماليين .

صالح عاشور :لا نريد ان ياتي رئيس جهاز المراقبين بالبراشوت وايضا رؤساء القطاعات لذلك لابد ان يتم استغلال المراقبين العاملين حاليا والذين لديهم خبرة فهذا جهاز اذا طاله الفساد فعلي البلد السلام

جمال العمر :من الحقيقة ان هذا المجلس غير قادر علي السيطرة علي قضية تعيينات المناصب القيادية وما يحدث مجزرة تحت نظر الحكومة ،وليس من حق الوزير التفرد بتعيين القيادات من ربعة وتياره السياسي.. في السابق كان الوزراء الذين عليهم استجوابات يوقفون عن تعيين القيادات ولكن لا نري اي صدي لهذه الفلسفة حاليا.. وكل يوم اثنين نضحك علي تعيينات مجلس الوزراء للقيادات دون ادني معايير..وجهاز المراقبين الماليين سيكون ضحية لهذا القانون اذا لم يتصد مجلس الامة لهذا العبث .

خليل عبد الله :اقتراح قانون بشان اختيار القيادات اتفقنا علي الشكل النهائي له وقمنا بدعوة ثلاثة وزراء هم «التخطيط، المالية، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء» ونؤكد بان هناك فوضي في التعيينات

جمال العمر :الحكومة لا تريد هذا القانون وكل يوم اثنين وترك تاتينا بجريمة تعيينات في حق الكويت ولذلك لابد ان يصدر كتاب من مجلس الامة بايقاف التعيينات وهذه المجزرة الي ان يصدر قانون تعيين القياديين.. تريد ان نعرف الية التعيينات ومعاييرها لا يصح ان كل وزير يبي يمشي يجيب ربعه

خليل العبد الله :غدا اننا سنناقش ما تطرقه اليه الاخ جمال العمر في لجنة تنمية الموارد البشرية واذا تطلب الامر استصدار كتاب يوجه للحكومة فلن نتواني.

محمد طنا :هناك قرارات تتخذ ليس عليها رقابة مالية نهائيا وقانون المراقبين الماليين يعد مفخرة وطنية وهذا قانون يساعد عمل ديوان المحاسبة ونتمني ان يقر هذا القانون ويري النور باسرع وقت

محمد الحويلة :هذا القانون سيساهم في الحد من ملاحظات ديوان المحاسبة وسيفعل الجانب الرقابي ونشكر وزير المالية علي دوره في الوصول مع لجنة الميزانيات لنقاط التقاء بالنسبة للقانون الحالي..قانون المراقبين يكمل دور ديوان المحاسبة ويتكون من ما يقارب ٣٥ مادة تمكن من عمل المراقبين الماليين وتمنحهم القوة في اداء عملهم ومطلوب اصدار اللائحة التنفيذية للقانون بشكل سريع لان قانون المراقبين الماليين تاخر كثيرا.

فيصل الدويسان :يتضح ان الحكومة لا ترحب بهذا القانون ومثله كمثل الذي يشر بالبنت في زمن الجاهلية ..فالسياسة الحكومية الحالية عدم الاستصدام مع مجلس الامة ولكنها تقوله طبب راح اوريح بعدين.. الحكومة ذكية وتعمل علي سياسة التفريغ من المحتوي وسياسة البراشوت لم تات عبث وانما من اجل تحقيق سياسة الافراغ ..وايضا ادخال المجتمع في قضايا فرعية حيث تقتعل الحكومة امورا فرعية لتشغل بها الناس فمن منكم يتذكر الداو حتي وزير النفط يبدو انه لم يعد متفرغا لهذه القضية ..ايضا الحكومة تعتمد علي سياسة النفس الطويل ..الحكومة ستواجه قانون المراقبين الماليين بسياسة التفريغ من المحتوي واتمني ان اكون ظالما للحكومة وتثبت العكس ي..هناك كبار بالحكومة يتفننون بكسر عين من يحاول ان يراقب ماليا اتمني ان تثبت الحكومة العكس ويكون كلامي تبش بريش

الغانم:وانا اتمني ذلك بان تثبت الحكومة عكس كلامك

المجلس يوافق علي القانون من حيث المبدأ بعد التصويت علي طلب بقفل باب النقاش ويتلوا مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي التعديلات تمهيدا للتصويت علي المداولة الاولي

حمدان العازمي :هذا القانون مهم ويسجل للمجلس الحالي ويفترض ان يقر من زمن ..ولا يوجد فيه تعارض او شبة دستورية كما يدعي البعض ..العجيب اليوم ان تتحفظ الحكومة علي المزايا المالية للمراقبين الماليين في ظل المغريات التي يتعرضون اليها ..الحكومة توزع بالخارج هبات وتتحفظ علي مزايا المراقبين ،وغير صحيح ما يؤكده ديوان المحاسبة بان هذا القانون فيه مخالفة دستورية وما كنت اتمني ان يخرج منهم هذا الكلام والديوان ليس مختصا بان يقول دستوري او غير انما مجلس الامة هو المعني ..ايضا اتمني ان يكون جهاز المراقبين الماليين جهازا مستقلا وليس تحت اشراف وزير المالية ويجب التعديل علي هذا الامر ..اعتقد ان اي قرار لا يريده وزير المالية فلن يمشي اذا كان جهاز المراقبين تابعا له ..نطالب باقرار قانون المراقبين في مداولتيه اليوم ونشدد علي الا يكون جهاز المراقبين تحت اشراف الحكومة،وينبغي ان يكون جهة مستقلة

الغانم لوزير الكهرباء والماء :الاخ الوزير تري ممنوع توقيع معاملات في الجلسة راح نعتزك لانك جديد (وكان الوزير يوقع بعض الاوراق للنائب احمد مطيع العازمي).

عسكر العنزي يعلق :ابو علي (يقصد الرئيس الغانم)تري سكرتها بوجوهنا بتحذيرك الوزير تري تونسنا لو يوقعون المعاملات

يوسف الزلزلة :قانون مثل هذا يعتبر علي مستوي المجلس والرقابة..ولا بد ان ياخذ حقه في الرقابة فهو يحمل تقييرا من شانه ان كل من يمس المال العام سيحاسب حسابا عسيرا

ويكفي هذا المجلس انجاز هذا القانون الذي لم تستطع مجالس سابقة انجازه لوجود متنفذين فيها..ويسجل التقدير لتعاون الحكومة ولوزير المالية بشان انجاز هذا القانون الذي لم تالفه المجالس السابقة وحتي لا يتكلم المرجفون في المدينة بان هذا المجلس لا يعمل ..وليس هناك تعارض بين اختصاصات وزير المالية واختصاص جهاز المراقبين الماليين وايضا ديوان المحاسبة ..المراقبون الماليون موجودون في جميع اجهزة الدولة وبهذا القانون اردنا لهم ان يتحرروا من التبعية وذلك للحفاظ علي المال العام واصلاح الاعوجاج

مجلس الامة يقر قانون المراقبين الماليين في مداولته الاولي ..الحضور ٤٥ موافقة ٤٤ وامتناع واحد هو النائب احمد القضيبي

مجلس الامة يقر المداولة الثانية لقانون المراقبين الماليين ..حضور ٤٦ موافقة ٤٥ وعدم موافقة واحد هو النائب احمد القضيبي

المجلس ينتقل الي مناقشة التطاول علي القضاء ومعرفة اجراءات الحكومة وتدابيرها في هذا الصدد

الشيخ محمد العبد الله يتلو بيان الحكومة:

لا يقوت احد آن اي مجتمع متحضر يساند المرفق القضائي واي محاولة لهز اركانه تنعكس علي جميع مؤسسات الدولة

هل يقبل استخدام شرائط في اعمال دنيئة؟ هل نسكت وندفن رؤوسنا بالرمال كالنعام خوفاً من هذه العصابة؟

عسكر العنزي يتحدث

طنا : واضح أنهم يريدون تدمير البلد وجميع اشرطتهم افلام هندية .. أين أمن الدولة عنهم؟

... والدويسان

دشتي: الجميع متألم لمناقشة أمر يرتبط بهيبة الدولة.. ورئيس مجلس الأمة مستهدف لانه رأس الحربة

الحريص: القضاء الكويتي محل إشادة الداخل والخارج ومن يطعنون فيه لديهم قضايا منظورة أمامه

الطريجي: القضاء هو الملاذ الأخير للمظلوم بعد الله تعالي والإساءة له زعزعة للنظام العام

الفضل: قضاؤنا يتعرض لهجمة شرسة والقضية أن هناك توجهاً لهز أركان الدولة بالشريط المفبرك

جانب من الوثائق التي تم عرضها في الجلسة

حضور نسائي